

حرب ضارية تعرضت لها المرأة من المحافظين أدت إلى إبطاء مسيرة المساواة في الثمانينيات

مصافي النفط الضخمة، مدن بأكملها، في دول مجلس التعاون الخليجي حيث تم الاستفادة من العمالة الوافدة الرخيصة في بناء مطارات جديدة وشبكات الطرق والمستشفيات والمستوصفات والمدارس والجامعات وشبكات الاتصالات. وتزايدت كمية الأموال التي تنفق على البناء، بين عامي 1971 و1981، بنسبة 42 ضعفا، مع نمو الاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي. فقد زادت عائدات النفط بشكل مطرد في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث ارتفعت من 11 مليار دولار في عام 1971، إلى 79 مليار دولار بحلول عام 1976، إلى 210 مليارات دولار في عام 1981، ومنها تم تمويل هذا التطور، ووضعت برامج تعليمية تقع في القلب من خطط التنمية الاقتصادية للمنطقة.

تراكم الثروات

بمجرد أن تراكمت الثروات بشكل كبير، دشنت السلطات في الكويت برنامجا لتطوير شبكة البنية التحتية على نطاق واسع وبدأت في تنفيذ خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية. في عام 1953، تم إنشاء هيئة الكويت للاستثمار في الكويت، وهي هيئة تتمتع باستقلال شبه ذاتي، استثمرت هذه الهيئة الأموال في مقرها في صناديق الثروة السيادية في الخارج، واحتفظت بأصولها وموجودات في داخل وخارج الكويت، وقامت بنحويل 10٪ من العائدات السنوية إلى تمويل لصالح أجيال المستقبل. وترى هيئة الاستثمار ضرورة إعادة استثمار الثروة في البشري.

ذلك أن إعلان أن النفط يمثل ثروة وطنية أدى إلى إعادة توزيع جزء من عائدات النفط لحساب السكان أنفسهم، وذلك من خلال توفير الخدمات الاجتماعية بشكل مجاني وشامل. والأمر الأهم في هذا الصدد، هو أن هذا الاستثمار في البشر تضمن الاستثمار في تعليم المرأة، وهذه السياسة أصبحت عاملا رئيسيا في الارتفاع اللاحق في الحركات النسائية بالمنطقة.

اقتصاد الكفاف

أسهم تدفق الثروة النفطية في إحداث زيادة هائلة في عدد سكان الكويت، التي أقيمت على الهجرة الحضرية السريعة، وسبب تحولاً كبيراً في الثقافة الرعوية. ففي عام 1907 كان عدد السكان المدرجين في الكويت قد بلغ 35,000 أما في عام 1930، فقد ارتفع هذا الرقم إلى 60,000. بسبب الاقتصاد القائم على التجارة، وبحلول عام 1949، بلغ التعداد حوالي 100,000 ومثل هذا المستوى من السكان ما كانت تسمح به ظروف اقتصاد الكفاف وقتها، ولكن اكتشاف النفط تسبب في زيادة أعداد السكان وفق واحد من أسرع معدلات النمو السكاني في المنطقة، حيث امتصت المناطق الحضرية أعداداً متزايدة من العمال، فبدأت الطفرة النفطية في عام 1950، ارتفع عدد السكان الأصليين في الكويت بشكل سريع.

وفقاً لتعداد عام 1957، وصل عدد سكان الكويت من المواطنين إلى 113,622، ثم ارتفع هذا الرقم إلى 161,909 في عام 1961، ثم إلى 347,396 في عام 1970، ثم إلى 565,613 في عام 1980، ثم إلى 681,288 في عام 1985، وفقاً لأرقام الإحصاء الرسمي. ومع ذلك، ففي العام 1986، أعلنت السلطات وجود تضخم في أعداد السكان الكويتيين المسجلين في تعداد العام 1985، وذلك بسبب إدراج أعداد من العرب عديمي الجنسية فيه. فقد تم إدراج 211,000 من عديمي الجنسية من المناطق الصحراوية على طول الحدود الكويتية - العراقية والحدود الكويتية - السعودية، وتم إدخالهم في التعداد السكاني، وذلك على فرضية أنهم سوف يصبحون في نهاية المطاف حاملين للجنسية الكويتية. وبحلول عام 1986، قررت السلطات الكويتية رفض تجنيس السكان من البدون العابرين، إلا أنها أبدت حق الأفراد على التقدم بطلب للحصول على الجنسية.

ونتيجة لذلك، أعادت السلطات تصنيف السكان من البدون ومن العرب غير الكويتيين، وعلت الأرقام لتعكس هذا التعداد. وفي تعداد السكان الوطنيين المنقح 470,473، أو 27.7٪ من إجمالي مجموع السكان، وهو ما أظهر مدى التأثير لاعتماد الدولة على العمالة والخبرة المهاجرة.



الحقوق السياسية للمرأة أدت بعد نضال طويل

تم الحفاظ على السلطة داخل هذا الهيكل في يد نفس العائلة الحاكمة، وبقي الحال كما هو، على الرغم من التحديات الناتجة عن الثورة النفطية والتوجه نحو التحديث.

وداخل هذا الهيكل تكمن بذور حركة حقوق المرأة الكويتية، وهي مسألة عمل أفراد عائلة الصباح على رعايتها، رغم حدوث تغيرات في المشهد السياسي والاقتصادي في المنطقة بفعل الثروة النفطية.

كان المجتمع الكويتي على موعد مع التغيير السريع حين جلب اكتشاف النفط تدفقات مفاجئة في ثروات المنطقة. وخلق هذا الاكتشاف الجديد مدناً من ذهب (مثل الدورادو)، حيث سعى العالم القائم على التكنولوجيا إلى البحث عن قود لتوليد الطاقة بهدف موجة التصنيع السريع. في مرحلة ما قبل اكتشاف حقول النفط، كان عدد السكان قليلاً في منطقة الخليج العربي، وغلب عليهم الطابع الزراعي، والتي تألفت من البدو الرحل وشبه الرحل ممن يعملون في الأرض، وصيد الأسماك الذين سكنوا تجاراً البحرية التي تمتد إلى جنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا، رغم وجود بعض الطرق البرية في بلاد الشام وشمال أفريقيا. وبشكل عام، ففي الخارج من المراكز الحضرية، عاش سكان الخليج على اقتصاد الساحلي التقليدي، وادى هذا إلى وضع سيئ، خاصة بعد انهيار صناعة اللؤلؤ في عقد العشرينيات، وكان الفقر متوطناً.

الانفجار السكاني

الطفرة النفطية، التي تحققت في النصف الأخير من القرن العشرين، غيرت إلى الأبد التركيبة السكانية في الكويت، وأدت بشكل غير مباشر إلى تشكيل حركة قوية تساند الحقوق النسائية. فقد حدث الانفجار السكاني بين زادت أعداد السكان من نحو 277,980 في عام 1967 إلى 212,500 في عام 1990، حيث كان السبب في هذه الزيادة هو حدوث تدفق في أعداد النازحين إلى الكويت. فعلى سبيل المثال، كان من إجمالي السكان عام 1997 والذي بلغ 215,275 كان عدد الكويتيين هو 74,519، وكانت بقية السكان تتكون من المصريين والسوريين والإيرانيين وجنوب آسيا. منذ عقد الثلاثينيات، أصبحت الكويت موقعا متميزا لاستغلال النفط، على الرغم من تعليق هذه العملية خلال فترة الحرب العالمية الثانية. في أواخر عقد الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، تم استئناف التنقيب عن النفط وبدأت الكويت في جني ثمار عصر النفط، وانضمت إلى جيرانها في دول الخليج في تدشين عملية تحديث سريعة. وظهرت في أنحاء المنطقة، إلى جانب

هذا التكوين، الذي بدأ من أصول سلمية، قد شكل حجر الأساس للثقافة الكويتية وأصبح بمثابة بدايات دولة تطور نمطا من الديمقراطية التي تناسب القرن العشرين قبل أن يعرفها جيرانها العرب بسنوات عديدة.

المجالس التمثيلية

وخلافا لمدينة البصرة القريبة، في العراق، كانت الكويت تمثل مدينة حرة حتى عام 1896، إلا أن العائلات التجارية، ولم يقفوا موقف المفرج. بل أقاموا المجالس التمثيلية، في أوائل عقد العشرينيات، في محاولة منهم لاستعادة المكانة والنفوذ الذي كانوا يتمتعون به تقليديا داخل النظام السياسي الكويتي. واستنادا إلى التشجيع من البريطانيين، الذين دعوا إلى البلاد أصلاً بهدف حمايتها من العدوان عليها من شبه الجزيرة العربية، أو إيران أو العراق، وقام المجلس الثاني بالاستيلاء على الكثير من السلطات، وأقام بيروقراطية فعالة. وفي عام 1939، قام تحالف بين شيوخ العشائر، أتيا من العائلة الحاكمة، بإغلاق مجلس الأمة وسيطر على الهياكل البيروقراطية، وقام مرة أخرى بالانتصار على الجهود التي بذلها التجار. وخلال هذه الفترة، قام أفراد آل الصباح ببراعة بإقامة مؤسسات ووضعا أفراداً من العائلة في مواقع التأثير فيها، وذلك في استخدام للحوسبة بهدف تعزيز سيطرتهم على الدولة، واستمر هذا الوضع لعدة عقود في الكويت، حافظت فيها على اقتصاد تجاري قوي.

العائلات التجارية

تسبب قرب الكويت من المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى العلاقات التاريخية والعائلية بينهما، في التأثير بشكل قوي على تشكل وتطور الدولة الصغيرة، فخلافا لجاراتها من دول الخليج الأخرى، شكلت العائلات التجارية الكويتية تحالفات لحماية وتأمين مواردها من الثروات. فقد كانت الحروب والصراعات تكلف أثماناً باهظة، كما كانت تستنفذ الثروة والقوى العاملة، لذا كان من الأفضل إيجاد حل سلمي يتم من خلال تسوية النزاعات من قبل أفراد الأسرة وشيوخ القبائل من العائلات المتنازعة، وأدت هذه الآلية إلى تركز نظام متوازن للعدالة وزرع بذور القيم الأساسية الديمقراطية والعلمانية.

وكانت دلائل الوحدة الوطنية الكويتية بادية منذ وقت مبكر من التاريخ، حين تمثلت في القرار بالإجماع على اختيار صباح بن جابر أمير للبلاد من خلال التصويت بدلا من القوة ولغة العوارض. وكانت العوارض التي تشهد خصومات وعداوات بين العائلات التجارية القوية تزيد من شرعية النظام الحاكم، والذي أمكنه القيام بدور الوسيط بين مختلف الفصائل. وبذلك

الثقافي الذي ظل بدوره يتطور منذ تأسيس الدولة.

مراجعة تاريخية

يبدأ التاريخ الطويل للكويت في أوائل القرن الثامن عشر، عندما هاجرت العشائر التي تنتمي إلى قبيلة عتيبة بشكل تدريجي إلى الخليج العربي من المملكة العربية السعودية، وقد أقامت هذه العشائر، التي أتت بشكل أساسي من منطقة نجد في السعودية، اتحادا كونفدراليا وأطلقوا على أنفسهم بني عتب Utub، وكانت القبيلة الأولى التي جاءت للاستقرار في المنطقة خلال الجزء الأخير من القرن السابع عشر، هي بني خالد، وهم من بدو الصحراء الرحل، وهم من الذين نادوا ما ركبو البحر. ومع ذلك، مدت هذه القبيلة سيطرتها على المنطقة وحافظت على السلام فيها، وأقامت بتهنية مناخ شجع على استقرار مجيء القبائل العربية الأخرى والاستقرار في المنطقة، واندمجت هذه القبائل الأخرى بصورة سلمية، بما شمل بني عتب Utub، وهي القبيلة التي أتت منها الأسرة الحاكمة الكويتية آل صباح، وحكام البحرين، أسرة آل خليفة، وعائلة التجار من الجاهلية. هذا التطور التدريجي للكويت باعتبارها مكونة من مجتمع سلمي، استقر في موقع استراتيجي، أدى إلى تطورها كمركز مهم للتجارة في منطقة الخليج العربي، وأصبحت القدرة على توليد الثروة تفري أعداد كبيرة أيضا من الفرس والهنادي للاستقرار بالمنطقة، وأصبحت الكويت سوقا مهما للكثير من السلع، بما فيها الخشب والحول والتوابل والقهوة والنمر، ولكن كان السبب الأهم لمرکز التجارة اللؤلؤ، وهي التجارة التي أعلنت الدولة التي شكلت حديثاً اسمها - الكويت، لأولاً للخليج.

التطور السلمي

في منتصف القرن الثامن عشر، وبعد أن اختير صباح الأول بن جابر كاول أمير للكويت بالإجماع، ظلت أسرة آل الصباح في السلطة منذ ذلك الحين. هذا التطور السلمي يعكس تناقضا صارخا مع ما يجري في معظم الدول الخليجية الأخرى، حيث قام الحكام بالاستيلاء على السلطة من خلال الفتح بدلا من القبول، ولذلك فهذا الأمر يعد أحد العوامل المهمة التي ساهمت في تشكيل الوطنية الكويتية. فقد حافظت الأسرة الحاكمة على علاقة مستقرة وصحية مع شعب الكويت، وسعت بنشاط لتوسيع علاقة الثقة والاحترام المتبادل، وكان مفتاح ذلك، وفقا لمحمد الجاسم هو «الطريقة الحضارية جدا التي وصلت بها أسرة الصباح للحكم: فقد قبل الكويتيون منحهم السلطة وظلت العلاقة بين أفراد آل الصباح والكويتيين قائمة على القبول ومتحضرة جدا»، ويمكن اعتبار

أدت الشجاعة والبراعة التي أبدتها المرأة الكويتية خلال الغزو إلى تنشيط الحركة النسائية في الكويت

إقرار حق الحصول على التعليم وحرية التعبير شجع المجموعات النسائية للتصريح بمطالبهن بشكل علني

دفعت حرب الخليج مسألة حقوق المرأة إلى الصدارة بدعم من الغرب

بدأت دلائل الوحدة الكويتية منذ وقت مبكر تمثلت في الإجماع على اختيار صباح بن جابر أميراً للبلاد

أدت الطفرة النفطية إلى تغيير التركيبة السكانية في الكويت وقد ساعد ذلك في دعم الحقوق النسائية

تشاركت الكويت في الكثير من التقاليد مع الدول المجاورة لها، إلا أنها وبشكل فريد، فقد تأسست على الهجرة السلمية لا على الفتح بالسيف، ومن هذا الاختلاف المهم، ينبع الموقف الكويتي الليبرالي تجاه المرأة، وهو ما أدى إلى التحول التدريجي نحو المساواة، لذا فإن دراسة هذا التاريخ الفريد والتقاليد التي تطورت فيه يمكن أن تكشف لماذا تبنت الكويت توجهات مختلفة قليلا عن توجهات دول الخليج الأخرى، ويمكن أن يقدم نظرة ثاقبة حول لماذا تجذرت ونمت الحركة من أجل المساواة بين الجنسين بشكل أقوى في الكويت، كذلك بالرغم من أن حرب الخليج عام 1990 لم تستمر طويلا، إلا أنها كانت بمثابة نقطة التحول الكبير الذي طال التغيير

وفقا للمعايير الغربية، فإن المنطقة بأسرها نادرا ما عالجت مسألة تحرر المرأة ومشاركتها في العملية الديمقراطية، وذلك على الرغم من حقيقة أن المرأة هي التي أصبحت بسرعة تشكل العمود الفقري في فئة المهنيين الجديدة. لذا فبالرغم من أنه من السهل جدا أن نحكم على هذه السياسة المحددة أو تلك بأنها رجعية أو قمعية، فإنه من المهم أن نتذكر أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي هي دول صغيرة جدا، لم تكد تخرج من تحت قبضة الاستعمار بين عامي 1961 و1971، وقد تسبب التدفق المفاجئ للثروة النفطية في البدء في عملية تحديث سريع مع حدوث طفرة للسكان، حيث تحولت بمقتضاها هذه المجتمعات من ثقافة القبيلة إلى أن أصبحت دولا حديثة ومتعدنة، ولذا فإن تجارب دول الخليج، والكويت على وجه الخصوص، تبرهن على أنها غير مقصودة ولكنها تقدم تجربة فريدة من نوعها في المجال الاجتماعي بالنسبة للمجتمعات الديمقراطية النامية التي تنطلق من مؤثرات عربية وإسلامية قوية.

بشكل عام، وقعت الكويت في طليعة التغيير وشجعت المرأة على المشاركة في النظام التعليمي وعلى دخول سوق العمل، حتى لو كان كل هذا قد تم عبر عملية تدريجية. فقد حرمت النساء من حق التصويت والمشاركة في العملية الانتخابية، على الرغم من امتلاكهن الحق الدستوري في المساواة. ونتيجة لذلك، عملت العديد من المجموعات النسائية وخاصة الجمعية النسائية الثقافية والاجتماعية (WCSS) وجمعية المرأة العربية للتنمية (AWDS) خلال عام 1960 و عام 1970، ضد هذا الحظر وحاولت تحريك الأمور بحيث تحصل المرأة على حق التصويت. وتعرضت هذه المجموعات النسوية إلى حرب ضارية من كتلة المحافظين، والتي استخدمت مجموعة مختلفة من الأساليب بهدف إسكات هذه الأصوات. وقد نجحت هذه الأساليب في إبطاء عملية التحرر والمساواة في مجمل عقد الثمانينيات، لكن سرعان ما واجهت الكويت أزمة فريدة من نوعها عندما وقع غزو الكويت عام 1990 ثم في الحرب التي تلت ذلك التحرير، والتي سيكون لها تأثير دائم على النفس الكويتية الجماعية. فقد أصبحت الحرب حافزا للتغيير، كما أدت الشجاعة والبراعة التي أبدتها النساء أثناء فترة الغزو إلى تنشيط الحركة النسائية، وتجديد الدعوات من أجل التحرر.

الطفرة النفطية

لفهم الحجم الهائل لهذا التغيير في النموذج (البيارادام)، من المهم أن نغوص عميقا في المؤسسات العربية والإسلامية في المنطقة، لأن جذور الحركة النسائية الكويتية تكمن في أعماق الماضي. فقد أدت الطفرة النفطية إلى حدوث تطور سريع من ثقافة قبلية بدوية إلى المجتمع الحديث. كما أن إقرار حق الحصول على التعليم وحسب حرية التعبير قد شجع المجموعات النسائية للتصريح بمطالبهن بشكل علني. وقد حاولت الطبقات الحاكمة تجاهل هذه النداءات الداعية من أجل التغيير، ولكن الاضطرابات التي نتجت عن حرب الخليج فتحت بوابات الفيضان للنساء لاكتساب ثقة جديدة ووجدتها فيها. فقد دعت حرب الخليج مسألة حقوق المرأة إلى الصدارة، وذلك بدعم من ضغوط الغرب، حيث ركز الصراع على أنظار وسائل الإعلام الدولية على المنطقة.

ثقافيا

تتشترك الكويت في الكثير من التقاليد مع الدول المجاورة لها، إلا أنها وبشكل فريد، فقد تأسست على الهجرة السلمية لا على الفتح بالسيف، ومن هذا الاختلاف المهم، ينبع الموقف الكويتي الليبرالي تجاه المرأة، وهو ما أدى إلى التحول التدريجي نحو المساواة، لذا فإن دراسة هذا التاريخ الفريد والتقاليد التي تطورت فيه يمكن أن تكشف لماذا تبنت الكويت توجهات مختلفة قليلا عن توجهات دول الخليج الأخرى، ويمكن أن يقدم نظرة ثاقبة حول لماذا تجذرت ونمت الحركة من أجل المساواة بين الجنسين بشكل أقوى في الكويت، كذلك بالرغم من أن حرب الخليج عام 1990 لم تستمر طويلا، إلا أنها كانت بمثابة نقطة التحول الكبير الذي طال التغيير



الحلقة 3

بدأ الشيخ د. مشعل عبدالله الجابر الصباح العمل على أطروحته منذ بدأ الدراسة في جامعة هارفارد، أشهر الجامعات في الولايات المتحدة الأميركية، واستمر بالعمل على تطويرها طوال فترة دراسته لما تشكل لديه من اهتمام خاص، حتى أتمها واكتملت كأطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة كنجز كوليج إحدى أعرق الجامعات البريطانية، وأشهرها على الإطلاق باهتمامها بالشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا المرأة في الشرق الأوسط بشكل خاص، ما جعل المهمة مضاعفة على الباحث الذي استعان بالمصادر والمراجع من الكويت، وأنجز العمل الميداني للأطروحة بكفاءة من خلال نماذج متعددة من المرأة القيادية في مختلف القطاعات.

يذكر ان اطروحة الشيخ د.مشعل الصباح ستتم طباعتها في كتاب باللغة الانجليزية وسيتم نشرها في دور النشر الاميركية والبريطانية وعدة دول اوروبية لما لها من أهمية وبما تتضمنه من قيمة علمية وتسد فراغا كبيرا في المكتبات الأجنبية حول هذا الجانب من الحياة السياسية والفكرية.